الإنتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي

د. نسيب حطيط

* باحث وأكاديمي من لبنان

* - أستاذ العمارة في الجامعة اللبنانية

مقدمة

أُسس مجلس التعاون الخليجي عام 1981[1] وضَمّ كلا من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، واختيرت التسمية ارتكازاً على الموقع الجغرافي للدول المطلة على الخليج، بإستثناء العراق لاعتبارات سياسية مع التوضيح أن قطر والبحرين قد انفصلتا عن اتحاد الإمارات والمشيخات الخليجية، بعدما اعلنت اتحادها لسد الفراغ السياسي بعد انسحاب الاحتلال البريطاني عام 1971، ويبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 38 مليون نسمة وحوالي عشرة ملايين من العمالة الأجنبية المتعددي الجنسيات، ويتميز نظام الحكم لجميع دول المجلس وفق منظومة (الوراثة السياسية) النظام الملكي أو الأميري، وقد نصت دساتير الدول الخليجية على ذلك بشكل صريح، مثال دستور الكويت في المادة الرابعة (على أن جميع حكام الكويت من بعده (أمير الكويت الراحل) هم من ذريته بأبنائه وأبناء أبنائه)[2]. ولم يخرق هذا العرف إلا بانقلابين عسكريين أحدهما في قطر، انقلاب الأمير حمد على أبيه عام 1995، وثانيهما في سلطنة عمان بانقلاب السلطان قابوس على أبيه السلطان سعيد عام 1970.

1 - النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

2 - دستور دولة الكويت.

نشأت دول مجلس التعاون الخليجي مع بدايات القرن التاسع عشر، كدويلات تحت الرعاية الإنكليزية وبإتفاقيات ثنائية بين الإحتلال البريطاني والعائلات الخليجية،

وفق معادلة (السلطة والحماية للعائلة) والولاية السياسية والإقتصادية للبريطانيين، كما تنص إتفاقية دارين بين آل سعود والبريطانين عام 1915(تعترف الحكومة البريطانية وتقر أن نجد والإحساء والقطيف والجبيل وتوابعها والتي يبحث فيها، وتعين أقطارها فيما بعد ومراسيها على خليج فارس، وهي بلاد ابن سعود وآبائه من قبل، وبهذا يعترف بابن سعود المذكور حاكماً عليها مستقلاً ورئيساً مطلقاً على قبائلها وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده، على أن يكون ترشيح خلفه من قبله ومن قبل الحاكم بعده، وأن لا يكون الحاكم المرشح مناوئاً للحكومة البريطانية بوجه من الوجوه خاصة فيما يتعلق بشروط هذه المعاهدة)[3].

3 - خالد بن ثنيان بن محمد آل سعود- العلاقات السعودية البريطانية .

الخصائص المشتركة لدول الخليج

سياسياً: تعتمد جميع الدول على النظام الملكي والأميري (الوراثي)، ولا تتقارب مع الديمقراطية باستثناء الكويت إلى حد ما (مجلس نواب وحكومة). وهي في الأعم تتميز بالآتي:

الجغرافيا وما عليها من بشر وحجر وما فيها من ثروات ملك العائلة الحاكمة، وما تعطيه للمواطنين هو(مكرمة) ملكية أو أميرية، وليس حقاً مكتسباً للشعب.

• حظر قيام الأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

• تقييد الإعلام والقمع الفكري وحرية الرأي وحقوق الإنسان وغيرها من حقوق المواطنين.

• غياب (الكيان الوطني) كقيمة وطنية تظهر الانتماء والهوية، والتعامل مع الممالك والإمارات كملكيات إقطاعية أو قبلية خاصة، لتصبح الجغرافيا وما عليها من بشر وحجر وما فيها من ثروات ملك العائلة الحاكمة، وما تعطيه للمواطنين هو(مكرمة) ملكية أو أميرية، وليس حقاً مكتسباً للشعب.

• الضعف والعجز عن حماية النظام، إلا بحماية أجنبية (وحماية أميركية أو بريطانية) لضمان استمرارية الحكم.

• عدم وجود إقتصاد حقيقي متنوع من زراعة أو تجارة (ما عدا إمارة دبي)، والاعتماد بشكل كامل على صادرات النفط والغاز، من دون التفكير بالمستقبل عندما تنفذ هذه الثروة الطبيعية.

اجتماعياً: تتوزع الشعوب الخليجية ضمن دائرة القبلية والمناطقية، ولم تصل إلى مستوى المواطنة الشاملة، فلا زالت القبلية العربية تتحكم بجزئيات السلطة والإقتصاد والسوك العام، وتنازع الديمغرافيا الخليجية النزاعات المتناقضة على

مستويات عدة (سني- شيعي) في السعودية، والكويت والبحرين (حضري- بدوي) الكويت، (شمالي- جنوبي) اليمن، (نجدي-حجازي) السعودية- (مواطن ومقيم) وكل دول الخليج بما يسمى (الكفيل والعامل).

تعتقد شعوب الخليج بالدين الإسلامي، لكنها اتجهت نحو الفكر السلفي الوهابي بتأثير سعودي، مما حاصر الفكر الديني والثقافة العامة للجمهور، بقيود قاسية حاصرت العقل والإبداع، وألغت نصف المجتمع البشري المتمثل (بالمرأة)، والتي يتعامل معها الفكر السلفي كإنسان من الدرجة الثانية لخدمة الرجل، ولا تملك مقومات الإنسان الكامل فهي (عورة) متحركة تجلب العار والمعصية على الرجل، فيمنعها من كل شيء، إلا بوجود (المحرم) حتى في مشاهدة التلفاز في المنزل أو الكمبيوتر، ولم يعطها حتى اللحظة (قيادة السيارة)، وحرم عليها الاختلاط في الجامعة، لأن الاختلاط كفر ومحاربة لأحكام الدين.

تعتقد شعوب الخليج بالدين الإسلامي، لكنها اتجهت نحو الفكر السلفي الوهابي بتأثير سعودي

دول منتفخة كبالون الهواء بأموال النفط، ولا تملك حصانة البقاء، وهي على وشك الانفجار عند أي وخز من الداخل أو الخارج

اقتصادياً: تتميز دول الخليج بأنها سوق استهلاكية، (شرهة) بلا ضوابط أو شبع، ولا تنتج شيئا مما تأكل أو تلبس أو تستعمل، فهي كمصباح له ضوء ساطع ومفتاحه في الخارج، فإن فصله أحد ما سيطر الظلام على الدولة وشعبها، وعاد الناس إلى الصحراء المقفرة، ولذا فهي دول لا تملك استقلالية القرار السياسي، ولا تملك قوة الدفاع عن نفسها، ولا يتسم اقتصادها بالتنوع والخروج عن دائرة الريع، دول لا تملك ثلاثية الكيان المستقل (القرار- القوة- الاقتصاد)، فهي دول منتفخة كبالون الهواء بأموال النفط، ولا تملك حصانة البقاء، وهي على وشك الانفجار عند أي وخز من الداخل أو الخارج، لأنها تفتقد أيضاً ما يعرف بالهوية الوطنية أو الانتماء الوطني.

تعريف الهوية والإنتماء

إن الهوية والانتماء للفرد أو الجماعة داخل الحدود الجغرافية المسماة (وطن) أو(دولة)، ترتكز على القاسم المشترك والمميز لهذه الجماعة، كاللغة والدين والقومية والمصالح المشتركة والبناء الحضاري لهذه الجماعة، والذي تراكم عبر الزمان في المكان نفسه أو امتداداته، وتندرج الهوية ضمن الإطار الوطني، ضمن ما يسمى دوائر الهوية الصغرى (الطائفية والقبلية والجهوية)، وتندرج الهوية في الدوائر الكبرى.

- الانتماء الوطني والمحلي
- الانتماء الثقافي
- الانتماء الديني أو العقائدي
- الانتماء الإنساني

والهوية والانتماء الوطني جزء من وجود الإنسان الفرد وكذلك الجماعات، بشرط أن لا تتحول إلى تعصب عنصري قاتل، يلغي الآخرين أو يتخذ موقف العداء أو الفوقية، مثلما تطرح الصهيونية بأن اليهود (شعب االله المختار)، أو نظرية العنصر الآري المتفوق كما طرحته النازية الإلمانية (هتلر)، أو كما طرح في بداية ظهور الإسلام بين قرشي أو غير قرشي، بين السيد والعبد أو كما بدأ مع تمرد إبليس وعدم السجود لآدم (ع) وجوابه (خلقتني من نار وخلقته من طين)[4].

4 - سورة الأعراف آية 12.

وإذا تم بناء الهوية على أسس قومية، فإنها تؤدي إلى حروب قومية مثل ما حدث في أوروبا بين ألمانيا وفرنسا، وما شهدته الحرب العالمية الأولى وبناء الهوية على أساس(ديني- مذهبي)، سيؤدي إلى حروب مذهبية مثال ما حدث في أوروبا أيضاً، عندما أعلنت هويتها المسيحية كغطاء للتنافس السياسي، والإمساك بالسلطة عن طريق النافذة الدينية– المذهبية، وكانت سبب اندلاع الحروب بين البروستانت والكاثوليك والأرثوذكس.

إن مشكلة دول التعاون الخليجي هي عدم وجود مصطلح (المواطنة)

وأُسست المنظومة العقائدية للحروب الصليبية لتغزو القدس والمنطقة العربية، كما تشهد الهند من مناوشات بين الهندرس والسيخ والمسلمين، وما تبدو آثاره أيضاً بعد الغزو الأميركي للعراق وأثاره الفتنة– السنية- الشيعية، وإذا بنيت الهوية على أساس فكري، فيتم تقسيم العالم بين شرقي (الشيوعية) والغربي (الرأسمالية)، أو بين النازية والفاشية (ألمانيا- بريطانيا) والشيوعية (الاتحاد السوفياتي)، وما أنتجته من حرب عالمية ثانية، فإذا كانت الحرب العالمية الأولى نتاج الصراع القومي (الأوروبي)، والحرب العالمية الثانية على أساس فكري (النازية والفاشية مقابل الشيوعية)، فهذا يعني أن الحرب العالمية الثالثة ستكون على أساس ديني- مذهبي كصاعق تفجير للصراع بين المحور الأميركي والمحور المضاد له لتأمين السيطرة والمصالح الإستراتيجية لكلا المحورين.

إن مشكلة دول التعاون الخليجي هي عدم وجود مصطلح (المواطنة) والانتماء للجغرافيا (الوطن) التي يعيشها (الشعب)، إذ إن مقومات مفهوم الدولة غير

متوافرة في ممالك وإمارات الخليج،لأن مرتكزات مصطلح الدولة غير متوافرة، فإذا كانت الدولة تعني (الأرض- الشعب- السلطة)، فإنها لا تتوافر بشكل كامل، إنّ الأرض (الجغرافيا) والحدود المساحة موجودة، لكنها في أكثريتها ملك (للعائلة- الدولة)، أما الشعب فيمثل الرعايا أو الأتباع وليس المواطنين، لأن الجنسية التي تؤكد هويته الوطنية تعطي من الحاكم (الملك أو الأمير)[5].

5 - قانون الجنسية السعودية.

أما السلطة فإن الشعب مبعد عن المشاركة في صناعتها، إذ لا توجد انتخابات ديمقراطية ولا تشريعية ولا حكومات ولا أحزاب ولا هيئات مجتمع مدني، بل إن الحكم والسلطة تتمثل بالملك أو الأمير كحاكم مطلق، يعين ويعزل من يشاء، والسلطة محصورة بعائلة الملك أو الأمير، فيصبح العمل السياسي وتداول السلطة والتعدية السياسية مصطلحات غير موجودة في الممالك والإمارات، وإن وجدت الدساتير فهي إما بكتابة الحاكم وفق مصالحه، أو أن الحاكم يستطيع تغييرها أو تجميدها ساعة ما يشاء وفق الإرادة الملكية أو الأميرية.

ومن ثَمّ لا يشارك الشعب أو يُمثّل في السلطة، مما يؤدي إلى إنعدام المواطنة وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين المواطنين في النظام السياسي لدول الخليج، ويتجاذب الهوية الخليجية ثلاثة اتجاهات (القبلي- والمذهبي- والخليجي)، مع أرجحية لصالح الانتماء الخليجي، ويشكل مجلس التعاون الخليجي منظومة سياسية رديفة للجامعة العربية مع محاولة إظهار التفوق الاجتماعي على بقية العرب، نتيجة واردات النفط وتكدس الأموال الخليجية واستعمالها كوسيلة لشراء المواقف على مستوى الدول والأحزاب والأفراد.

ويتجاذب الهوية الخليجية ثلاثة اتجاهات (القبلي- والمذهبي- والخليجي)، مع أرجحية لصالح الانتماء الخليجي

التغيير السياسي

إن عملية التغيير السياسي تحدث عن طريق تغيير منظومة الحكم ومؤسساته، أو تغيير إيديولوجية وعقيدة الحزب الحاكم، وكل عملية تغيير تهدف نحو الأفضل وفق معتقدات وأهداف القائمين عليها، مع إحتمالات النجاح أو الفشل، ويمكن أن يتحول التغيير نحو الأسوأ (الفوضى- منع الحريات...)، ولإحداث أي تغيير لابد من توفر الركائز الآتية:

- القائد والإيديولوجيا (العقيدة).
- الجماعة المؤيدة أو البيئة الحاضنة.
- حوافز التغيير(الفقر- الإحتلال- القمع...).

• القدرات البشرية والمادية.

فإذا ما توافرت هذه العناصر– الركائز يمكن قيام عمليات التغيير السلمية أو المسلحة في أي مكان، مع بقاء إحتمالات الفشل أو النجاح قائمة وفق امتلاك أي حركة تغيير لهذه العناصر كلياً أو جزئياً، وكلما تناقص امتلاك عناصر التغيير، ازدادت صعوبة التغيير وارتفاع الكلفة البشرية والمادية وطول الفترة الزمنية (الثورة الإسلامية الإيرانية- الانتفاضات العراقية...)، وتظهر نقاط ضعف الهوية والإنتماء في الخليج في الآتي:

المواطن من التابعية السعودية أي يحمل جنسية العائلة وليست جنسية البلد أو الوطن.

عدم وجود كيان اسمه (الوطن) أو الهوية الوطنية، فالمواطن يتبع العائلة الحاكمة التي تصادر الاسم التاريخي، فقد ألغيت تسمية الجزيرة العربية وتحولت إلى العائلة السعودية ليصبح الوطن (المملكة السعودية)، ويصبح المواطن من التابعية السعودية أي يحمل جنسية العائلة وليست جنسية البلد أو الوطن.

بل يتبع الأمير والملك الذي له القرار المطلق ليفعل ما يريد وما يشاء في الجغرافيا، فيسميها إمارة أو مملكة، كملكية خاصة له ولعائلته وورثته من الأحفاد، كما ورثها من الآباء والأجداد، وله حق سحب الجنسية ممن يعارضه أو يعطيها لمن يراه سنداً أو أداة من المجنسيين الأجانب (البحرين- قطر...).

إذ ينص نظام الجنسية السعودية بالقرار رقم (4) تاريخ 25- 4--1374هـ السعودي، من كان تابعاً لحكومة حضرة صاحب الجلاله المعظم طبعاً لأحكام هذا النظام[6].

6 - قانون الجنسية السعودية.

يكون سعودياً من ولد داخل المملكة أو خارجها لأب سعودي أو أم سعودية، وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو ولد داخل المملكة من أبوين مجهولين، ويعدّ اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس، وكذلك في قانون الجنسية القطرية[7]، يجب على المتجنس أن يقسم اليمين أمام أحد القضاة، وفق الآتي:

7 - قانون الجنسية القطرية.

• أقسم باالله العظيم أن أكون مخلصا لدولة قطر والأمير...

• لا يعد جواز السفر أو البطاقة الشخصية، دليلاً على التمتع بالجنسية القطرية.

دور القبيلة في النظام السياسي لدول الخليج

حرصت بعض النظم السياسية العربية على إهمال كل ما من شأنه تعزيز دولة القانون والدستور القائمة على المواطنة والمساواة التامة، بل اتجهت لترسيخ وتعزيز الولاءات القبلية والطائفية والعرقية، بما يضمن بقائها في السلطة، وكشفت ◄

ثورات ما يسمى الربيع العربي عن الواقع الحقيقي في المجتمعات العربية، وما تمثله المكونات الأولية فيها من قبائل وعشائر وعصبيات، لم تكتف بدور المشاهد أو المشارك من بعيد، ولكنها سعت لتصدر المشهد السياسي وإدارة حركة التغيير، ليصبح الربيع العربي، محكوماً بالقبلية والعشائرية والعرقية.

وتعد القبيلة تاريخياً بمثابة وحدة سياسية وثقافية متميزة، مما يجعل الإصطدام بين الدولة والدور السياسي القبيلة أمراً لا مفر منه[8]، عند تناقض مصالح الفريقين (القبيلة والعائلة- المالكة التي تمثل الدولة)، وما تشهده اليمن مثلاً بين القبائل الرئيسة والأحزاب والدولة ومدى تأثيرها في الثورة والعملية السياسية لانتقال السلطة والتغيير السياسي، ولذا فإن الدولة في السعودية وفي المجتمعات الخليجية، لم تتعمد إلغاء الإنتماء القبلي والثقافة القبلية، بل أرادت البناء على هذا الكيان الاجتماعي، وتوظيفه لمصلحتها، فالمجتمعات الخليجية اليوم تظهر كمجتمعات لم تنتقل بعد من البداوة إلى الحياة الحضرية انتقالاً تاماً، وتعيش مرحلة بين البداوة والحضرية، والنظام البدوي السائد في كثير من مجتمعات الخليج العربي ينماز ب:

8 - The creation of modern Saudi Arabia, india office political and secret files, 19141939-.

أنه نظام في ذاته ولذاته: فالقبيلة في الخليج العربي تماثل مفهوم الطبقة في الغرب، كمنظومة اجتماعية سياسية إقتصادية، تؤسس لهوية خاصة تجمع بين أعضائها، لكنها تختلف عن الطبقة الغربية، بأنها لا تعتمد على منظومة المصالح لتشكيل أساس الهوية، بل إن رابطة القرابة التي تقوم عليها لاحقاً منظومات مصالح، وهذا يجعل القبيلة خلافاً للطبقة، نظاماً على الخارج، فلا يسمح بالحراك منه إلى الخارج أو من الخارج إليه، بل يرتكز على الحراك الداخلي الذاتي (مسألة الزواج مثلاً)، بكلمة أخرى فإن تحول القبيلة إلى دولة لم يترتب عليه تخلي القبيلة عن مفهوم العصبة القديم، القوة الإضافية التي حصلت عليها القبيلة من انضمام (أو ضم) مجتمعات جديدة، لم يترافق مع انفكاك مفهوم المسؤولية من الأساس القرابي، وتحولها إلى مسؤولية عن جميع الذين يخضعون لسلطتها، **فالقبيلة تشكل وحدة إنتاج للسلطة (الملوك والأمراء وأولياء العهد...) (قبيلة عنيزة- السديريون في السعودية) (آل خليفة البحرين- قطر- الإمارات) آل الصباح الكويت...).**

الانتماء الوطني في الخليج

إن الإنتماء (للوطن) جزء أساسي من هوية وأحاسيس ومشاعر الإنسان، وقد كان في الوجدان العربي في البكاء على الأطلال، وقد خاطب رسول االله (ص) مكة (واالله إنك أحب البقاع إلي لولا أن قومك أخرجوني... لما خرجت)[9]، والفقه

9 - ابن الهيثمي.

الإسلامي يؤكد أن (من مات دون أرضه أو عرضه أو ماله فهو شهيد)، وقد دخل مفهوم (الوطن) ضمن أحكام الصلاة والصيام أيضاً، فكانت صلاة السفر، والإفطار عند السفر، بعيداً عن الوطن.

لكن الوطن منظومة متكاملة من التاريخ والعشيرة والأمن والجغرافيا والثقافة والعيش الكريم، تمثل المرتكزات الأساسية للوطن وما يعطيه لأبنائه، فإذا ما تحول العيش الكريم إلى فقر، تصبح الحياة في الوطن غربة، وعندما نفقد الكرامة والعزة يتحول الوطن إلى سجن كبير، يحاول الإنسان الهروب منه بحثاً عن الحرية، وعندما يغيب الأمن يتحول الوطن إلى ساحة خوف يهاجر الناس منها، والمواطن الخليجي يعاني من فقدان الهوية الوطنية، فهو إما من التابعية السعودية أي للعائلة المالكة، أو من البدون غير المعترف بهم في الكويت أو من البحرينيين، الذين يسحب الملك الجنسية منهم ساعة يشاء، عقاباً للمعارضين ويمنحها للأجانب من العمال، ليستخدمهم في أجهزة الأمن لقمع المواطنين المعارضين.

الذين يسحب الملك الجنسية منهم ساعة يشاء، عقاباً للمعارضين ويمنحها للأجانب من العمال، ليستخدمهم في أجهزة الأمن لقمع المواطنين المعارضين.

ويعاني المواطن الخليجي الفقر في قراه النائية وأحياء المدن الفقيرة، ويعيش غربة قاتلة في وطنه ولا يستطيع الصراخ أو الاحتجاج، لأنه سيواجه تهمة الانقلاب والردة على الحاكم وولي الأمر، فيقتل أو يعتقل أو ينفي ولا يشعر بالكرامة فهو من التابعية أو الرعية من الدرجة الثانية، ومع كل هذه الحوافز والأسباب التي تدفعه للثورة والتغيير، فإن حركات المعارضة أو الاعتراض للمطالبة بالحقوق المدنية والمعيشية للناس، لم تك بمستوى يتناسب مع المظلومية التي يتعرض لها الفرد والجماعة، الذين يشكلون منظومة الشعوب الخليجية.

اللغة وبناء الهوية

تشكل اللغة إحدى الركائز الأساسية للهوية الحضارية والانتماء الوطني، ومشكلة الشعوب الخليجية في العصر الحديث بعد الطفرة النفطية، أن لغتهم تعرضت لثلاث موجات من التلقيح والتهميش، الذي أصاب مفرداتها واستعمالها وفق المراحل الآتية:

أ - الاستعانة بالخبراء والمهندسين ورجال الأعمال، فصارت اللغة الإنكليزية لغة الاقتصاد والتجارة والنفط، واضطر كل العاملين والمستفيدين منها أن يكتبوا ويتكلموا الإنكليزية، فتراجعت اللغة العربية في يوميات هذه الشريحة، وكل مواقع ◀

الخدمات التابعة لها (فنادق وسيارات التاكسي- المطاعم والمحلات...).

ب - استقدام العمال الأجانب خاصة الهنود والأسيويين والبنغاليين وقليل من العرب، فصارت اللغة المتداولة خليجياً بين الإنكليزية والعربية والهندية أو اللغات الأخرى، ولم تعد العربية لغة التواصل اليومي، وإن وجدت فهي لغة هجينة محرفة غير صحيحة.

ج - وجود الخادمات والمربيات في المنازل إذ تفاقمت المشكلة، وولد حتى الآن جيل أو جيلين من تربية الخادمات والمربيات المتعددة الجنسيات (الفلبين- بنغلادش وسريلانكا...)، وصار الطفل مشدوداً باللغة والعادات إلى أمه البديلة (الخادمة أو المربية)، حتى إن بعض الدول الخليجية، إذا زارها عربي لا يتكلم إلا اللغة العربية، فإنه لا يستطيع تأمين كل حاجياته أو طلباته، إلا بالإشارة أو الاستعانة بمترجم أو التحدث بالإنكليزية، فتحولت الأسواق والمدن إلى مستوطنات غريبة داخل الصحراء.

اللغة المتداولة خليجياً بين الإنكليزية والعربية والهندية أو اللغات الأخرى

وتشكل مجتمعاً هجيناً متعدد الجنسيات والثقافات والانتماءات داخل غلاف ضبابي اسمه الإمارة أو المملكة، يشبه إلى حد كبير مجمعات الشركات النفطية في الصحراء التي تبنى حتى إنتهاء المشروع، وهكذا تبنى الممالك أو الإمارات حتى انتهاء المشروع الأميركي الكبير لاستخراج النفط والغاز، يمكن أن يهجرها الأميركي أو يدمرها أو يعيد تشكيلها من جديد وفق مصالحه، وليس وفق مصالح الشعوب أو الملوك أو الأمراء.

وتشكل مجتمعاً هجيناً متعدد الجنسيات والثقافات والانتماءات داخل غلاف ضبابي اسمه الإمارة أو المملكة

تاريخ الحركات السياسية في الخليج

إن العمل السياسي المعارض في دول الخليج ليس وليد المرحلة الحالية، بل إن الحراك السياسي سواء السلمي أو العسكري، قد بدأ مع بدايات القرن التاسع عشر ضد الإنكليز(المحتلين) لدول الخليج، وتطور بعد الانسحاب البريطاني بعد خمسينات القرن الماضي، فنشأت ثورة ظفار في عمان عام 1963 ذات الفكر اليساري، واستمرت في صراعها المسلح من السلطات أكثر من عقدين من الزمن، إذ تمت تسوية النزاع واستيعاب الحركة ومقاتليها.

أما في البحرين فإن الانتفاضات الشعبية بدأت في القرن الماضي، وكان عمادها التيار القومي (حركة القوميين العرب) والحركة الشعبية في البحرين، وكانت المعارضة البحرينية بعيدة عن الدوافع المذهبية، إذ اشترك في فعالياتها السنة

والشيعة، وسيطرت حركتان سريتان علمانيتان هما (حركة القوميين العرب)[10]، التي تهدف لتأسيس حركة طليعية عربية لتحرير فلسطين والعالم العربي باستخدام وسائل ثورية. وبين عامي ١٩٥٨-١٩٥٩، قامت مجموعة من الطلاب البحرينيين في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القاهرة، بالاتصال بمجموعات شبابية في البحرين ذات توجهات عربية قومية من أجل ضمهم تحت جناح الحركة. واتسعت الحركة بشكل متسارع وضمت مئات الأعضاء.

أما الحركة الرئيسة الأخرى فهي (جبهة التحرير الوطني): وهي حركة شيوعية تأسست رسمياً في البحرين عام ١٩٥٥. وتأثرت بحزب تودة الإيراني والحزب الشيوعي في العراق. واستعانت السلطة بما يسمى (الفداوية)[11]، الذين يعملون في خدمة المشايخ، وافتعلوا أحداث الشغب

والاعتداء على مسيرات عاشوراء عام 1953، والذين يمثلون بلطجية النظام ضد صيادي اللؤلؤ والمزارعين، ويتكرر المشهد الآن مع المجنسين الأجانب في قوى الأمن والشرطة، والتي تستعين بهم السلطة لقمع المتظاهرين السلميين، وتؤكد الإنتفاضات الشعبية في البحرين بأنها ذات جذور تاريخية، بما يرد الاتهام عنها بأنها وليدة إرادة خارجية (إيران)، بل على العكس فإنها حلقة من سلسلة العمل السياسي المعارض الذي تجاوز عمره مئة عام، وصمد ضد كل أدوات القمع والتخوين وسحب الجنسية.

وتؤكد الإنتفاضات الشعبية في البحرين بأنها ذات جذور تاريخية، بما يرد الاتهام عنها بأنها وليدة إرادة خارجية (إيران)

إن جمود عملية الإصلاح والقمع المستمر، بقانون الطوارئ المستمر وانتصار الثورة الأسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أدى إلى مرحلة جديدة في السياسة البحرينية، فقد تشددت السلطات بشكل اكثر حدة لتأمين الحصانة ضد الرياح الإيرانية، ومن جهة أخرى اضطرت حركات المعارضة لممارسة العمل السري مرة أخرى، وظهرت الحركات الاسلامية الشيعية، ومن أبرزها (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين،) والتي كانت وراء محاولة الإنقلاب الفاشلة عام ١٩٨٢. وخططت (الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي)، للقيام بانقلاب عسكري عن طريق القوات المسلحة البحرينية عام ١٩٧٩. وشكلت هذه الخطوة نوعية عن طريق العودة لإستراتيجية قلب النظام باللجوء بالوسائل العنفية، مما أدى الى تراجع فكرة العمل السلمي.

وقد ساهم تمسك البحرانيين بهويتهم وانتمائهم الوطني بالحفاظ على ثورتهم ونقائها وسلميتها، مما أحرج السلطة وحلفائها الخليجيين والدوليين، الذين استعملوا

10 - عمر الشهابي في مؤتمر هستوريكل ماتيريالزم في لندن، 2012.

11 - الفداوية... الباحث عباس المرشد شبكة شباب البحارنة الإعلامية عبر فيس بوك http://www.facebook.com/pages D8%B4...08356 499255551

ضدها كل أساليب القمع حتى قوات درع الجزيرة، مع إهمال المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لمظلومية الشعب البحريني، أما في الكويت فإن الحراك السياسي المعارض، قد أنتج نوعاً من الممارسة الديمقراطية، وانتُخب مجلس نواب وتشكيل حكومة، وإن كانت الحياة السياسية تخضع لإرادة الأمير خاصة على مستوى تشكيل الحكومة.

ساهم تمسك البحرانيين بهويتهم وانتمائهم الوطني بالحفاظ على ثورتهم ونقائها وسلميتها

وفي السعودية يظهر الحراك السياسي المعارض في ثلاثة مستويات فيها المشترك ومنها الخاص ضد العائلة المالكة، وهي:

المستوى الأول المتمثل بالمعارضة الليبرالية السعودية على المستوى الوطني العام منذ السبعينات، والتي تتحرك قيادتها في الخارج تحت الضغط الأمني والحصار العام عليها في الداخل السعودي.

المستوى الثاني المعارضة في المناطق الشرقية (الشيعية) نتيجة التمييز والاضطهاد الديني بشكل خاص، ونتيجة الحرمان الذي تتعرض له المنطقة ومنع المواطنين من الوظائف العامة، واشتراكهم مع بقية السعوديين في تدني المستوى المعيشي والخدماتي، وفقدان الحرية الشخصية على مستوى الرأي أو العمل السياسي.

المستوى الثالث المعارضة الدينية المستجدة وهي داخل الحركة الدينية الوهابية بين حركة (حداثية) مجددة، وبين السلفية الوهابية الجامدة المتمثلة بهيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وبعض الهيئات والشخصيات الدينية، ويبرز أيضاً صراع يتسم بالعنف بعد انقلاب السلفية التكفيرية (القاعدة) على رعاتها الفكريين في الوهابية، مما اضطر السلطات إلى القيام بعمليات متعددة ومتلاحقة للقبض على عناصر القاعدة وقياداتهم، وهذا الصراع أدخل السعودية لأول مرة في تاريخ المعارضة السعودية المسلحة، وكان قد سبقها الى العمل المسلح مجموعةً من الإسلاميين، تؤمن بالمهدوية، استولت على المسجد الحرام بمكّة المكرّمة بقيادة جهيمان العتيبي في تشرين الثاني1979، لكنّ تلك الحركة التي ألهمتها نظرة مذهبية ضيّقة جداً لم تستطع تعبئة أكثر من بضع مئات من المناصرين، بيد أنّ الوضع كان مختلفاً للغاية في آب/ أغسطس1990، عندما استقطبت الخطبُ الحماسية الشاجبة للوجود الأميركي عشراتِ الآلاف من الشباب المتحمّسين في أرجاء المملكة كافة، بوصفه علامة على الفشل الأخلاقي والسياسي (للنظام السعودي)..

تأثير دول الجوار على الحراك السياسي في الخليج

العراق: للعراق موقع جيوسياسي يشترك في الجغرافيا والتقاليد مع دول الخليج، لكنّه ظل بعيداً عن مجلس التعاون الخليجي مع توافر شروط الانتساب لهذا المجلس، على مستوى الجغرافيا والإقتصاد والقبائل واللغة والدين، لكنه أبعد بقرار أميركي بداية ومن ثم خوف الخليجيون منه بعد غزو الكويت، مع أنهم أحتضنوه في حربه ضد إيران، وقد كان منظومته السياسية (الحزبية) وفعاليته الثقافية ووسائل الإعلام أثر في تسرب وولادة بعض إرهاصات العمل السياسي المعارض إلى الداخل الخليجي، فقد لعبت الصحافة العراقية والمدارس (وإذاعة قصر الزهور)، دوراً كبيراً في عملية التنوير التي انعكست على مطالب بعض الإصلاحيين، فضلاً عن أثر التجار في المساهمة بعملية التلقيح الثقافي والسياسي نتيجة التفاعل المتبادل.

إيـــــــران

إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وتطور القدرات الإيرانية ولا سّيما العسكرية كان لها أثر في عملية التغيير السياسي سلبياً وإيجابياً، فمن الناحية السلبية تهم الثورة البحرينية بأنها تتقيد بإرادة إيرانية، مما يحاصرها أكثر وينفي عنها صفة الوطنية ويضع العراقيل أمامها، كذلك الانتفاضة الشعبية من المناطق الشرقية في السعودية التي تحاصر بتهمة الولاء الخارجي، شأنها شأن كل الحركات الشعبية في دول الخليج، مما يعرقل حركتها ويُعلّق من اندفاعها.

العمالة الأجنبية (الوافدة) وأثرها الديمغرافي والسياسي

تظهر الدراسات والإحصائيات أن عدد العمالة الوافدة للخليج في نمو متسارع بدليل ارتفاع نسبتها من إجمالي عدد السكان، فبحسب دراسة نشرت في موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض مثلاً، بلغ النمو السنوي للعمالة الوافدة لعام 2010 (23.4%) مقارنة بالعام السابق 2009[12]. مشكلاً ما نسبته (31.1%) من إجمالي عدد السكان في السعودية، على حين تمثل في قطر (79.9 %)، وفي الكويت (67.9 %) والبحرين (51.4 %) من إجمالي عدد السكان بحسب إحصاءات عام2010، وقد أشارت إحصائيات عام2009. إلى أنه بلغت نسبتها في الإمارات (50.6 %)، وفي عمان(24.2 %) من إجمالي عدد السكان.

12 - موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.

وأن سيطرة الأجانب على مفاصل الاقتصاد تسبب كثيراً من المشكلات الإقتصادية وعلى رأسها: البطالة وغلاء المعيشة والمنافسة غير العادلة للخليجيين.

وتعد (العمالة الوافدة) أحد أهم العوامل المؤثرة في أوضاع الخليج بما ساهم في تغيير الخريطة السكانية، وتمخض عن مشكلات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية يتفاوت تأثيرها من دولة إلى أخرى، إلى حد أن أصبح المواطنون (أقلية) داخل بلادهم، وتحولت العمالة الوافدة إلى (أغلبية)، ما يشير إلى أن أوضاع العمالة الوافدة قد تؤدي إلى تعميق الضغط السياسي على الدول، لأسباب تخصها أو اعتبارات تخص وطنها الأم.

ففي1977 شهدت منطقة جبيل بالسعودية إضراباً للعمال الكوريين، وقام العمال الهنود بإضراب في منطقة الشعيبية بالكويت عام1978، لزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، وأثار هذا الإضراب ردود فعل رسمية وشعبية في الهند، أثير في إطارها ما سمي (المضايقات)، التي يتعرض لها الهنود في بعض دول الخليج. إن زيادة الضغوط العالمية لإقرار الحقوق الأساسية للعمال، ومنهم العمالة الوافدة، وهو الأمر الذي بات يشكل حرجاً للدول الخليجية، ففي إبريل 2003 أرسلت (هيومان رايتس ووتش) بيانات إلى دول الخليج تطالبهم فيها بالتصديق على معاهدات العمل الدولية لحماية حقوق العمال الأجانب وأفراد أسرهم، والتي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 2003، وتعطى لهم الحق بتشكيل الاتحادات والنقابات، وتضع معايير دولية محددة بما فيها حق التوطين.

وحذر الفريق ضاحي خلفان تميم القائد العام لشرطة دبي من مغبة منح الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي جنسية البلد التي يقيمون فيها[13]، نخشى أن تأتي في المستقبل القوانيين الدولية وتفرض على دول الخليج منح هؤلاء الوافدين الذين قضوا فترة معينة في دول مجلس التعاون جنسية هذه الدولة، وهذه ورطة كبيرة، إذ ستجد المواطن الخليجي يشكل نسبة بسيطة في بلده، وزاد أيضاً إذا ظلت الأوضاع على ما هي عليه من تزايد كبير في إعداد العمالة الوافدة، فإن الخمسين سنة القادمة ستكون هويتنا مهددة، وفي خطر غير عادي وهو ما نشعر به الآن. وقال أصبحنا نشعر بالغربة في أوطاننا، وأن الأمن النفسي للمواطن يتعرض لإرهاصات خطيرة.

13 - مقابلة مع قائد شرطة دبي الفريق ضاحي الخلفان مع قناة دبي في 2010/12/25 برنامج (لكم القرار).

الخمسين سنة القادمة ستكون هويتنا مهددة، وفي خطر غير عادي وهو ما نشعر به الآن.

إن العمالة الوافدة تؤثر في الهوية الإسلامية لدول الخليج، ولا تقتصر على الجانب الإسلامي فقط، ولكن على الجانب القومي والوطني أيضاً، فتأثير العمالة السلبي الملموس الآن أكثر في الجانب الإقتصادي، قل لي من يملك التجارة الآن في الخليج،

ومن يملك البيع والشراء.

لا تستبعد أن يتعرض الخليج كله بعد سبعين عاماً، إذا لم يتخذ خطوات صارمة للحد من التوافد الأجنبي للذوبان، فمثلما استطاع كيني من إفريقيا (أوباما)، أن يصبح رئيس الولايات المتحدة الأميركية، فما المانع أن يأتي إلى قطر أو الإمارات نموذج مشابه؟.

إن العولمة الموجودة قد تأتي بثقلها وإرهاصاتها، وتصبح دول الخليج أمام الالزام بالتوطين وفقاً للقوانين الأممية لكل من مضى على أقامته عدد من السنوات، فقد كانت هجرات ثم شكلت الأغلبية ثم أصبحت مسؤولية الدول بأيدي غرباء، وأصبحوا هم يشكلون الأغلبية في المواطنين. ففي استطلاع أجري حول خطر العمالة الواحدة على المواطنيين الخليجيين، أكد 91 % أنها تمثل خطراً الآن وفي المستقبل.

إن عدد العمالة الأجنبية في البحرين تقدر نسبتها في القطاع الخاص بنحو 81 في المئة من القوى العاملة، وفي قطر التي تبلغ مشاركة عمالتها الوطنية في إجمالي قوة العمل أقل من (8 في المئة)، وتزيد نسبة مشاركة العمالة الوافدة على 92 في المئة من إجمالي قوة العمل.

وفي الإمارات الدولة التي تواجه تغييراً ديمغرافياً خطيراً بلغت نسبة البطالة، بحسب هيئة تنمية الموارد البشرية في الإمارات13 في المئة بوجود نحو21 ألف مواطن عاطل عن العمل، وفي سلطنة عمان تبلغ البطالة نسبة 12 في المئة، ويكفي أن نعلم ببلوغ عدد العمالة الوافدة في الدول الخليجية عام 2005 ما يقارب 12 مليون عامل، وفي عام 2009 قفز العدد إلى 16 مليون عامل، وتتراوح جنسيات هذه العمالة بين 70 و 120 جنسية، وتتكلم نحو 50 لغة ولديها 600 مدرسة خاصة بجالياتها، كل هذه الأرقام المخيفة والمؤثرة في الجانب الديمغرافي في دول الخليج[14].

14 - مؤسسة الأهرام 2013.

إن عدد العمال الأجانب في الكويت حوالي 2.300 منهم 600 ألف هندي و200 ألف بنغالي و150 ألف سوري و450 ألف مصري، على حين يبلغ عدد الكويتيين حوالي 1100.000 كويتي، وقد تضاعف عدد السكان الكويتيين منذ العام 1957 حوالي عشرة أضعاف، إذ كان عددهم حوالي 113 ألف مقابل 95 ألف أجنبي تضاعف عددهم حوالي 25 مرة.

خلاصــة

إن ضبابية وسطحية - الهوية والانتماء في دول الخليج، لهما أثر سلبي وإيجابي في تسريع أو إبطاء عملية التغيير السياسي:

إن غياب الشعور بالهوية والانتماء الوطني، يدفع الجمهور للانقلاب على النظم السياسية الحاكمة، سعياً وراء تحقيق المواطنة وتثبيت الهوية الوطنية.

إن غياب منظومة الوطن والدولة، يجعل من السلطة الحاكمة مجرد (مشيخة) على مستوى (القبيلة– الدولة)، والغزو المتبادل بين القبائل موروث تاريخي وسلوكي، مما يسهل عملية تبادل الأدوار في التحكم والسيطرة.

إن غياب المؤسسات الدستورية والسلوكيات الديمقراطية أو الشورى، يجعل من السهولة فتح الطريق أمام الانقلاب السياسي أو العسكري في حال توافر(القائد) بدرجة أولى، لأن منطق السيطرة للأقوى مالياً أو عسكرياً أو مدعوماً من الخارج.

إن تحول الخليجيين الأصليين إلى أقلية بين العمال الوافدين، الذين سيتحولون بسبب القوانين الدولية إلى جاليات أجنبية كمرحلة أولى، وإلى مواطنين (بالتجنيس) وفق القرارات الدولية، سيجعل التغيير شأناً حتمياً، ويمكن أن يصادر السلطة من الخليجيين لصالح المجنسين، كما حدث مع (الهنود الحمر) في أميركا، ليصبح أهل الخليج (الخليجيين السمر).

الصراع المذهبي (السني- الشيعي) أظهرته أميركا وأوقدت جمره التاريخي

إن التغيير السياسي محكوم بالقرار الخارجي ولاسيّما الأميركي، بسبب حماية أميركا لمصالحها الإستراتيجية (الإقتصادية والأمنية) في منطقة الخليج، ولذا ستعمل على اعتماد أية ثورة أو تغيير سياسي أو إستبدالها بأنظمة جديدة، لإمتصاص الغضب الشعبي مع الحفاظ على معظم مصالحها الإستراتيجية.

يمكن أن يشكل التنافس السعودي- القطري، ثغرة أساسية لتتسلل المعارضة داخل الجسد الخليجي تحت ستار (النكد)، أو الثأر السياسي وتحجيم الآخرين، كما يحدث الآن في الكويت بين المعارضة (المدعومة من قطر) وبين آل الصباح.

إن الصراع المذهبي (السني- الشيعي) أظهرته أميركا وأوقدت جمرها التاريخي، وكذلك الصراعات القبلية والجهوية والتفاوت الطبقي بين الأغنياء والفقراء، تشكل مجتمعة حواجز متعددة أمام التغيير السياسي وتؤخر ولادته في المدى القريب.

ستكون للوقائع في إيران والتغييرات في العراق وأحداث اليمن بشكل خاص،

آثار كبيرة في هوية الخليج السياسية وتحركاته الشعبية، فضلاً عن ارتدادات ما يسمى الربيع العربي.

إن تبني الممالك والإمارات دعم الثورات بطلب أميركي، سيساهم بإيقاظ وتنبيه المواطنين الخليجيين للمطالبة بحقوقهم الضائعة.

ويبقى السؤال... هل سيعاد تقسيم وتشكيل المنظومة السياسية في الخليج على مستوى الكيانات، ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد أو المعدل بعدما أدت الممالك والإمارات دورها السياسي والاقتصادي لصالح أميركا والغرب، ولابد من إعادة إنتاج كيانات سياسية للمرحلة القادمة بعد إنهاء صلاحية الكيانات التي أسسها الاستعمار البريطاني، وذلك عن طريق الانقلابات العسكرية داخل العائلات المالكة، أو عن طريق الضباط المرتبطين بالمشروع الأميركي لقطع الطريق أمام الثورات والحراك الشعبي في الخليج، من إسقاط الأنظمة بما يهدد المصالح الإستراتيجية الأميركية (الأمنية والاقتصادية)؟.